

المشروع يتجاوز المليون تسجيلية خلال عام ٢٠٠٩م

## الفهرس العربي الموحد يعقد لقاءه الثاني



في الحادي والعشرين من شهر شوال ١٤٢٩هـ افتتح صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، مستشار خادم الحرمين الشريفين عضو مجلس إدارة مكتبة الملك عبدالعزيز العامة؛ أعمال اللقاء الثاني لأعضاء الفهرس العربي الموحد، وذلك في مكتبة الملك عبدالعزيز العامة في الرياض، حيث شارك في هذا اللقاء الذي

وحصر الإنتاج الفكري، وإيجاد القنوات المناسبة التي يستطيع الباحث والقارئ والمستفيد الوصول إليه بكل يسر وسهولة..

وختم سموه كلمته قائلاً: «يشرفني أن أرفع أسمى آيات التقدير والعرفان إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - على رعايته الكريمة لهذا المشروع الحضاري العربي الكبير، ودعمه غير المحدود، والشكر موصول لكم وللمؤسسات الثقافية، والأفراد الذين تواصلوا مع برنامج الفهرس العربي الموحد. كما أتوجه بالشكر الخالص للإخوة العاملين في مركز الفهرس العربي الموحد، سائلاً المولى عز وجل التوفيق والسداد للجميع في لقائهم الثاني».

واستعرض معالي المشرف العام على المكتبة، الأستاذ فيصل بن عبدالرحمن بن معمر انطلاقة الفهرس منذ عامين، مؤكداً معاليه أن هذا المشروع الذي أهده خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الرئيس الأعلى لمجلس إدارة المكتبة، يعد مشروعاً عربياً وعالمياً رائداً دعمه - حفظه الله - مادياً ومعنوياً، بوصفه حلماً عربياً للمكتبيين العرب. كما أشار معاليه إلى أن عدد التسجيلات البيبلوجرافية وصل إلى نحو (٩٠٠,٠٠٠) تسجيلية

استمر على مدار يومين، أكثر من (١٠٠) مكتبة ومركز معلومات من داخل المملكة وخارجها.

وفي كلمته التي ألقاها في اللقاء استعرض صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، المبادرة الرائدة لهذا المشروع، ودور المكتبات التي قاربت تسعين مكتبة تمثل ست عشرة دولة عربية، بدأت في مسيرة التواصل البناء فيما بينها لتتبادل أكثر من (٩٠٠,٠٠٠) تسجيلية للمكتب العربية.

كما تناول سموه دور مكتبة الملك عبدالعزيز قائلاً: «إن طموحاتنا في مكتبة الملك عبدالعزيز العامة تتجاوز البعد المحلي إلى آفاق أرحب من التعاون المثمر البناء بين جميع المكتبات في الوطن العربي وخارجه، من أجل حصر التراث الفكري العربي والإسلامي قديمه وحديثه، والمساهمة في إيجاد آلية من التعاون المثمر بين المكتبات العربية والأجنبية من أجل تبادل الخبرات، والارتقاء بمستوى الضبط وتحقق الانتشار للإفادة من التراث العربي والإسلامي من خلال الاستخدام الأمثل للتقنية الحديثة، والالتزام بالمعايير الدولية في تبادل المعلومات وبما يحقق لنا مكانة بين الأمم والشعوب»، مضيفاً: «أن المسؤولية علينا جميعاً من أجل التعاون وتذليل العقبات كافة التي تواجه مكتباتنا، وخاصة في مجالات الضبط